ردود النحاس النحوية في (مسائل خلافية من خلال شرح القصائد التسع المشهورات)

أ.م.د. حسن اسعد محمد
معهد إعداد المعلمين / نينوى

تاريخ تسليم البحث : ٢٠١٠/٩/١ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠١٠/١١/١١

ملخص البحث :

كان للنحاس باع في بناء صرح اللغة العربية، كتب في كل فن من فنونها تاركا وراءه عدداً كبيراً من الكتب تدل على فكره الثاقب واطلاعه الواسع وحسن اختياره آراء غيره واستشهاده بها في كتبه.

كانت آراؤه النحوية مبثوثة في شرح القصائد التسع. فهو إذا شرح بيتاً بين ما فيه من النحو، يقلب مسائله مستشهداً بأقوال أئمة النحو ثم يبين الخلاف النحوي في المسألة مرجحا هذا الرأي أو ذاك ثم يبين رأيه، ولا يترك البيت إلا بعد أن يتناول ما فيه من إشارات بلاغية أو قضايا صرفية وقد أشار إلى منهجه هذا في أول شرحه قال: "الذي جرى عليه أمر أكثر أهل اللغة الإكثار في تفسير غريب الشعر وإغفال لطيف ما فيه من النحو...".

أحياناً يردّ على النحاة في مسائل ويُخطئهم ويبين العلة، والمسائل التي سنقف عندها إحدى عشرة مسألة.

Al – Nahas Syntactical Replies on Disagreed upon Issues Through Explaining Nine Famous Poems

Asst. Prof. Dr. Hassan Asa'd Mohamed
Teachers Training Institute- Nineveh

Abstract:

Al – Nahas played significant role in developing Arabic language. He wrote in all its artistic aspect. Therefore, many of his books reveal his wide education besides his best choices of others' views which were used as in his books.

His syntactic views were spread in his nine explained poems.

When he explains a verse line, he shows what syntactic elements are there in it after its examination to sustain his concept with some scholar's questions. He also explains the syntactic views in any side, supporting this or that view until he veaches his opinion.

Moreover, he deals carefully with that verse line to express its logic marks or its word structure.

Al – Nahas refers at the beginning of his interpretation to his concept saying "the way most of the linguists follow is to increase the explanation of the strange poetry and to neglect the good syntactic elements in it".

المقدمة:

كان للنحاس باع في بناء صرح اللغة العربية، كتب في كل فن من فنونها تاركا وراءه عدداً كبيراً من الكتب تدل على فكره الثاقب واطلاعه الواسع وحسن اختياره آراء غيره واستشهاده بها في كتبه.

كانت آراؤه النحوية مبثوثة في شرح القصائد التسع. أحياناً يرد على النحاة في مسائل ويخطئهم ويبين العلة، والمسائل التي سنقف عندها إحدى عشرة مسألة وهي:

- مسائل في علّة البناء :

بناء الفعل المضارع المرفوع على السكون :

قال النحاس عند شرحه بيت لبيد:

تَرَاكُ أمكنةٍ إذا لم أرضَها   أو يرتبِطْ بعضُ النفوسِ حِمامُها

"...وجزم (يرتبطْ) عطفاً على قوله: إذا لم أرضها، هذا أجود الأقوال، والمعنى على هذا إذا لم أرضها إذا لم يرتبط بعض النفوس حمامها. وقيل: يرتبط في موضع رفع إلاّ أنه اسكنه لأنه ردّ الفعل إلى أصله؛ لانّ أصل الأفعال ألاّ تعرب وإنّما أعربت للمضارعة. وقيل: إن يرتبط في موضع نصب ومعنى أو بمعنى على أن كما قال:

فقلتُ له لا تبكِ عينُك إنّما   نحاولُ مُلْكاً أو نموتَ فَنُعذرا

والمعنى: على أن نموت، وكذا فالمعنى: إلى أن يرتبط بعض النفوس حمامها إلاّ انه اسكن لأنه ردّ الفعل إلى أصله.

وإنما اخترنا القول الأول لانّ أبا العباس محمد بن يزيد [1] قال: لا يجوز للشاعر أن يسكّن الفعل المستقبل؛ لأنه قد وجب له الأعراب لمضارعته الاسماء وصار الأعراب فيه يفرق بين

المعاني ألا ترى أنك إذا قلت: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن كان معناه خلاف معنى قولك وتشربِ اللبن، فلو جاز أن تسكّن الفعل المستقبل لجاز أن تسكّن الاسم ولو جاز أن تسكّن الاسم لما بينت المعاني" (٢).

أما التبريزي (٣) فقد ذكر ما قاله النحاس ولم يزد عليه شيئا، وعد ابن عصفور هذا من الضرائر التي يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره ووصفه بالقبح وقال: وكان ينبغي أن يكون مفتوحا لأنّ أو الداخلة عليه بمنزلة إلى أن (٤).

علة بناء ما جاء على وزن فعالِ :

قال النحاس عند شرحه بيت لبيد:

فتقصّدت منها كَسابِ وضُرِّجتْ   بِدَمٍ وغُودِر في المَكَرِّ سُخامُها

"وقوله: فتقصدت فيه قولان، أحدهما: أنّ معناه فعمدت من قولك قصدت للشيء، والقول الآخر، أنّ معناه: فقتلت، يقال: أقصده إذا قتله، وكساب في موضع نصب في القولين جميعا وهو اسم كلبة إلاّ أنّه بني على الكسر مثل حَذامِ وقطامِ، وإنّما بني عند أبي العباس (٥) لانّ فيه ثلاث علل فوجب أن يبنى لأنه ما كانت فيه علتان منع الصرف، فإذا زادت عليه علة بني، والثلاث العلل التي في (كساب) ونظيرها إنها مؤنثة وإنها معرفة وإنها معدولة عن كاسبة. قال أبو جعفر: قال أبو إسحاق: إنما بني هذا لأنه في موضع فعل أمر (٦). والاختيار عندي ما قال سيبويه (٧): وهو أن يجرى هذا مجرى ما لا ينصرف فسيبويه يختار هذا، فمن قال بهذا القول روى: فتقصدت منها كسابَ بالنصب" (٨).

قال الخليل: "إنّ حذامِ وفجارِ وفساقِ لم يلقوا عليها صرف الكلام لأنه نعت لمؤنث ومعدول عن جهته ولمّا صرف إلى فعال كسرت أواخرها لأنهم وجدوا أكثر حالات المؤنث الكسر مثل: أنت، عليكِ، وفيه قول آخر لمّا صرف عن جهته حُمل على إعراب الأصوات والحكايات والزجر كما نقول في زجر البعير ياهٍ ياهٍ" (٩).

أمّا أبو بكر الأنباري فقالِ: إنّما الزمت الكسر لانّ معناها الأمر اكسبْ فكان حكمها التسكين فكسرت لأنّ المجزوم إذا حُرّك حُرّك إلى الخفض. ويقال إنّ سبب الكسر هو العدل والتأنيث والأسماء المؤنثة لا تتصرف فلمّا اجتمع فيها مع التأنيث العدل حطّوها منزلة فألزموها الكسر. وأهل الحجاز يلزمونها الكسر وبنو تميم يجعلوها بمنزلة زينب (١٠) أي تعرب هذه الأسماء إعراب الممنوع من الصرف.

وقد أورد ابن عصفور رأي سيبويه والمبرد، وذكر رأياً ثالثاً للربعي وهو إنّما بنيت لتضمنها معنى الحرف وهو تاء التأنيث، وردّ رأي المبرد والربعي واختار مذهب سيبويه فقال: لو كان الأمر على ما زعم الربعي لم يجز في اسم العلم المؤنث إلاّ البناء خاصة كما لم يجز في

المعدول عن المصدر وعن الصفة الغالبة إلاّ البناء لأنّ الاسم المتضمن معنى الحرف لا يجوز فيه إلاّ البناء خاصة. وباطل أن يكون موجب البناء كثرة العلل لانّ هذه العلل إذا وجدت في الاسم كان الاسم بها مشبهاً بالفعل وشبه الفعل لا يوجب البناء بل الذي استقر في شبه الفعل بوجود هذه العلل فيه منع الصرف (١١).

قال أبو حيان: مذهب الحجازيين بناء هذه الأنواع على الكسر ووافقتهم أكثر بني تميم على البناء فيما آخره راء نحو: وبارِ، ظفارِ، ونقل عن الأخفش انّ بعض بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إلاّ فيما آخره راء(١٢).

ونقل عن ابن مالك إجازة صرف ما جاء على وزن فعال(١٣)، وأمّا ابن عقيل فذكر مذهب أهل الحجاز وهو البناء على الكسر ومذهب بني تميم وهو إعرابه إعراب الممنوع من الصرف(١٤).

علّة بناء (فداء) على الكسر في قول النابغة :

مَهْلاً فِداءٌ لك الأقوَامُ كلُّهم   وما أُثمِّرَ من مالٍ ومن وَلَدِ

قال النحاس عند شرحه بيت النابغة : "... ويروى فداءً على المصدر، والمعنى الأقوام كلّهم يفدونك فداءً، ويروى فداءِ لك حكاه ابن السكيت وغيره، وفيه قولان للنحويين، أحدهما: انه اجتمعت فيه ثلاث علل فبني وحرّك لالتقاء الساكنين ونونّ فرقا بين المعرفة والنكرة وزعم صاحب هذا القول أنه بمنزلة قول الشاعر:

تراكِها من ابل تراكِها

فقوله: تراكها، معدول عن قوله اتركها وهو مؤنث وهو معرفة، وقوله فداء لك الأقوام: معدول عن مفد وابتدأ بنكرة وجعل خبرها معرفة قال صاحب هذا القول في قوله:

مهلا فداءً لك يا فضالة   أجرّه الرُّمْحَ ولا تُهالَه

انّ العلل التي فيه، أنه جعل فداءً بمعنى مَفديّ وابتدأ بنكرة وحذف الخبر، والقول الآخر وهو الصحيح: انّ قوله: فداءِ بمعنى ليفدك فبناه كما بُني الأُمر وكذلك دراكِ وتراكِ لأنه بمعنى: أدرك واترك، والقول الأول لا يصح لانّ العلل التي ذكرها إنّما هي مجاز واتساع في كلام العرب وليست من العلل التي يبنى لها شيء ولا يمنع من الصرف وأيضا فانّ الشيء قد يعتل من ثلاث جهات ولا يبنى" (١٥).

قال الأعلم الشنتمري في: تراكها من ابل تراكها ومناعها من ابل مناعها "الشاهد فيهما وضع تراكها ومناعها موضع اتركها وامنعها وهما اسمان لفعل الأمر وجب لهما البناء على الكسر لأنه مبني وكان حقهما السكون فكسر لالتقاء الساكنين وخصا بالكسر لأنهما مؤنثان، والكسر يختص به المؤنث" (١٦).

وهناك رأي آخر هو انّ من العرب من يكسر (فداءٍ) إذا جاور لام الجر خاصة فيقول: فداءِ لك لأنه نكرة ويريد به معنى الدعاء وانشد الأصمعي: مهلا فداء لك... [١٧].

- مسائل في الحذف والزيادة:

حذف صدر الصلة وإن لم تطل :

قال النحاس عند شرحه بيت امرئ القيس:

ألا ربَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ولا سيَّما يومٍ بدارةَ جُلْجُلِ

"ويروى (يوم) بالخفض والرفع فمن خفض جعل (ما) زائدة للتوكيد، ومن رفع جعل (ما) بمعنى الذي، وأضمر المبتدأ، والمعنى ولا سيّما هو يوم، وهذا قبيح جداً؛ لأنه حذف اسماً منفصلاً عن الصلة وليس هذا بمنزلة قولك: الذي أكلت خبز؛ لان الهاء متصلة فحسن حذفها، ألا ترى أنك لو قلت: الذي مررت زيد، الذي مررت به زيد لم يجز"[١٨].

يرى النحاس أنّ حذف صدر الصلة وإنْ لم تطل فيه قبح، وهذا ما ذهب إليه التبريزي[١٩] عند شرحه البيت. قال ابن عصفور: إذا كان في الصلة طول جاز حذفه، وطول الصلة كأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر كقولك: جاءني الذي هو ضاربٌ زيداً يوم الجمعة، وإن لم يكن في الصلة طول نحو قولك: جاءني الذي هو قائم لم يجز حذفه إلاّ حيث سمع كقراءة ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾[٢٠] برفع[٢١] أحسن[٢٢].

أمّا ابن هشام فقد ضعّف حذف صدر الصلة وإنْ لم تطل[٢٣] في حين عدّ ابن عقيل الحذف مع غير (أي) مقيساً وليس بشاذ[٢٤].

زيادة (عن) في قول امرئ القيس :

ويُضحي فَتيتُ المِسكِ فوق فراشِها نَؤومَ الضُّحى لم تَنْتَطِقْ عن تَفضُّلِ

قال النحاس عند شرحه لهذا البيت : "... وقال أهل اللغة: عن تفضل، بعد تفضل، وهذا قول حسن لأنّ عن تقارب بعد في المعنى، ألا ترى أنّ قولك: أخذتُ العلم عن زيد إنّما معناه جاز إليّ، ورميت عن القرطاس يؤول معناه إلى معنى بعد، وعلى هذا قوله عزّ وجلُّ "فلْيحذَرِ الذين يُخالفون عن أمرِهِ" [٢٥] معناه والله أعلم بعد ما أمروا.

فأماّ قول أبي عبيدة [٢٦] إنّ عن –ها هنا– زائدة والمعنى: فليحذر الذين يخالفون أمره، فهذا ليس عند الحذاق بشيء، قال سيبويه [٢٧]، تقول: نبئت عن زيد ونبئتُ زيداً، فليست عن –ها هنا– بمنزلة الباء في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾[٢٨]، لأنّ عن وعلى لا يفعل بهما ذلك، ولا بـ(من) في الواجب، ومعنى كلام سيبويه إن: عن وعلى لا تزادان البتة" [٢٩]. ونسب القرطبي هذا الرأي –زيادة عن– إلى الأخفش أيضا [٣٠].

لم يذكر أحد من النحاة –على مدى اطلاعي– أنّ عن تأتي زائدة ، والذين شرحوا القصائد ذكروا أنّ عن هنا بمعنى بعد [٣١]، وذكر الزجاجي أنّ عن تأتي بمعنى بعد واستشهد بالبيت المذكور [٣٢].

حذف الضمير المضاف إليه ونيابة (ال) عنه :

قال النحاس عند شرحه بيت امرئ القيس:

كَبكْرِ المُقانِاة البياضِ بِصُفرةٍ   غَذاها نميرُ الماءِ غيرَ مُحلَّلِ

"... ويروى كبكر المقاناة البياض بصفرةٍ شبّهه بالحسن الوجه، وفيه بُعْد، لأنه مشبّه بما ليس من بابه، وقد أجازوا: مررت بالمعطي الدرهم على هذا، قال أبو الحسن بن كيسان: ويروى، كبكر المقاناة البياضُ بصفرةٍ وزعم أن التقدير كيكر المقاناة بياضُه وجعل الألف واللام مقام الهاء، وقال مثله قول الله عز وجل، ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [٣٣] تقديره: هي مأواه وأحسب هذا القول مقيساً على قول الكوفيين؛ لأنهم يجيزون مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ يقدرونه: مررت بالرجل الحسنِ وجهُه، ثم يقيمون الألف واللام مقام الهاء، وسمعت أبا إسحاق يُنكر هذا، ويزعم أنّه خطأ، قال: لأنك لو قلت: مررت بالرجل الحسن الوجهُ، لم يعد على الرجل من نعته شيء، فأمّا قولهم: إن الألف واللام بمنزلة الهاء فخطأ؛ لأنه لو كان هذا هَكذا لجاز زيد الأبُ منطلق، يريد: زيد أبوه منطلق، فأمّا قوله عز وجل ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ فالمعنى والله اعلم هي المأوى له ثم حذف ذلك لعلم السامع به" [٣٤].

قال أبو بكر الانباري عند شرحه البيت" ...سألت أبا العباس احمد بن يحيى عن إعراب البياض، فقال: يجوز فيه الخفض والنصب والرفع، فمن خفضه أضاف المقاناة إليه، وصلح الجمع بين الألف واللام والإضافة لان الألف واللام معناهما الانفصال، والتقدير: كبكر المقاناة البياض قوني بصفرة...ومن نصب البياض نصبه على التفسير [٣٥] كما تقول: مررت بالحسن وجهاً.

ومن رفع البياض جعل الألف واللام بدلاً من الهاء ورفعه بفعل مضمر والتقدير: كبكر المقاناة قونيَ بياضُها بصفرة. انقطع كلام أبي العباس هاهنا. قال أبو بكر: الألف واللام تكون بدلاً من الإضافة لأنهما جميعاً دليلان من دلائل الأسماء، قال الله عز وجل: ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ [٣٦] معناها عن هواها فأقام الألف واللام مقام الإضافة" [٣٧].

نيابة (ال) عن الضمير هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين [٣٨]، وهي من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، والبصريون يقدرون ضميراً منفصلاً بحرف الجر، أي: المأوى له والوجه منه ورجّح الزبيدي مذهب البصريين دون ذكر علة الترجيح، وذكر أنّ كلام ابن هشام في المغني مشعر بترجيح مذهب الكوفيين [٣٩]. وفي المغني لا يوجد ما يشعر بترجيح مذهب

الكوفيين إذ انّه ذكر أنّ الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين أجازوا نيابة (ال) عن الضمير المضاف إليه [٤٠].

ونذهب إلى ما ذهب إليه النحاس والتبريزي [٤١] لأنه لو كان هذا هكذا لجاز أن نقول: زيد الأبُ منطلق، نريد: زيد أبوه منطلق.

- مسائل في الإعراب :

جواز إتباع المنصوب بمجرور :

قال النحاس عند شرحه بيت امرئ القيس:

فظَلَّ طُهاةُ اللَّحم من بينِ مُنْضجٍ　　　صَفيفَ شواءٍ أو قدير مُعجَّلِ

"... وأمّا خفض (قدير) ففيه للنحويين أقوال، أحدها: أن يكون معطوفاً على (صفيف) فلما تباعد ما بينهما، وكان قبله مخفوض غلط فخفضه [٤٢]، وهذا القول ليس بشيء والقول الآخر: وهو قول أكثر أهل اللغة، وقد أجاز سيبويه [٤٣] مثله، انه كان يجوز أن يقول: من بين منضج ضعيفَ شواءٍ، فحمل قديراً على ضعيف لو كان مخفوضاً، وشرح هذا أنك إذا عطفت اسماً على اسم وكان يجوز لك في الأول اعرابان فأعربته بأحدهما ثم عطفت الثاني عليه جاز لك أن تعربه بإعراب الأول، وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأول فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وإن شئت قلت: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً لأنه قد كان يجوز لك أن تقول: هذا ضاربٌ زيداً وعمراً وإن شئت قلت: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا فهذا يجئ على مذهب سيبويه وانشد:

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عشيرةً　　　ولا ناعبٍ [٤٤] الاّ بَبيْنٍ غُرابُها

والمازني وأبو العباس محمد بن يزيد لا يجيزان هذه الرواية، والرواية عندهما ولا ناعباً، لا يجوز أن يضمر الخافض لأنه لا يضمر وهو من تمام الاسم.

وأمّا القول في البيت فان قديرا معطوف على منضج بلا ضرورة والمعنى: من بين قدير والتقدير: من بين منضج قدير ثم حذف منضجا وأقام قديرا مقامه في الإعراب، كما قال عز وجل[٤٥] ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾" [٤٦].

القول الأول الذي ردّه النحاس هو رأي الفرّاء، ولكن الفرّاء وضع شرطا وهو أن يكون هناك فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قال الفرّاء عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً ﴾" [٤٧] "الليل في موضع نصب في المعنى، فردّ [٤٨] الشمس والقمر على معناه لمّا فرّق بينهما بقوله: سكنا، فإذا لم تفرق بينهما شيء آثروا الخفض. وقد يجوز أن ينصب وإن لم يحمل بينهما شيء، انشد بعضهم:

وبينا نحن ننتظره أتانا　　　مُعلَّقَ شكوةٍ وزنادَ راعِ

وتقول: أنت آخذُ حقَّك وحقِّ غيرك فتضيف في الثاني وقد نوّنت في الأول، لانّ المعنى في قولك أنت ضاربٌ زيدا وضاربُ زيدٍ سواء وأحسن ذلك أن تحول بينهما بشيء، كما قال امرؤ القيس: فظل طهاة اللحم...

فنصب الضعيف وخفض القدير على ما قلت لك" (٤٩).

وقال أبو بكر الأنباري عن شرحه البيت "... والقدير نسق على الضعيف في التقدير، والتقدير: من بين منضج ضعيفَ شواء أو قدير معجل. وأجاز الكسائي والفرّاء: عبد الله مكرمُ أخيك في الدار وأباك وعبد الله مكرمُ أخاك في الدار وأبيك" (٥٠) نستنتج من كلام أبي بكر أنّ الكسائي والفرّاء أجازا الوجهين إذا حال بينهما فاصل.

وأجاز ابن مالك مجيء أو بمعنى الواو عند أمن اللبس واستشهد ببيت امرئ القيس وأبيات أخرى (٥١).

قال ابن هشام "... لا يجوز هو حسنُ الوجهِ والبدنَ جر الوجه ونصب البدن خلافا للفرّاء أجاز هو قويُّ الرجلِ واليدَ، برفع المعطوف وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله: فظل طهاة اللحم...

القدير: المطبوخ في القدر وهو عندهم عطف على ضعيف وخرّج على أنّ الأصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه كقراءة بعضهم ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ (٥٢) بالخفض" (٥٣) أو انه عطف على ضعيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم أنّ الضعيف مجرور بالإضافة كما قال زهير: ولا سابق شيئا إذ كان جائيا" (٥٤) .

ورد أبو حيان فيما نقل عنه الاشموني الآراء التي قيلت في المسألة فقال "ولا حجة في ذلك ولا في كونه مجرورا على الجوار لان قبله مجرورا وهو شواء إذ يمكن حمله على تقدير (منضج) مضاف إليه كأنه قال: أو منضج قدير فخلعه ٥٥(٣٨) وجعله بمنزلة المثبت لتقدم ذكره" (٥٦).

إعراب (ومحففاً) في قول لبيد :

فتوسطا عُرْضَ السريّ وصدّعا   مسجورةَ متجاوزا قُلاّمها
ومحففا وسْطَ اليراع يُظِلّـه   منها مُصرّع غايةٍ وقيامها

قال النحاس: "... قال بعض أهل اللغة الواو زائدة، ويعني بالمحفف: السري، يذهب إلى أنهّ منصوب على الحال، والمعنى على قوله: فتوسطا عرض السري محففا، وهذا القول خطأ؛ لأنّه لو جاز هذا لجاز: جاء زيد ومسرعا، على أن يريد: جاء زيد مسرعا وهذا لا يجيزه أحد.

وأمّا قوله: محففا فالصحيح فيه أنه معطوف على قوله: مسجورة والمعنى صدعا عيناً مسجورة ومحففا ويكون تذكير محفف على أن تكون العين والسري واحدا. ورواية ابن كيسان: محفوفة وسط اليراع يظلها" (٥٧).

وعند أبي بكر الانباري محفوفة، تنصب على النعت لمسجورة (٥٨). وأمّا التبريزي فقد أورد ما قاله النحاس ولم يزد عليه شيئا (٥٩).

إعراب (بين) في قول عنترة :

وكأنّما أقِصُ الأكمامَ عشيَّةً   بقريبِ بينَ المَنسِمين مُصلَّمِ

قال النحاس عند شرحه لهذا البيت "... وروى بعض أهل اللغة: بقريب بين المنسمين، قال المعنى: بقريب ما بين المنسمين، واحتج بقراءة من قرأ (٦٠) ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (٦١) وهذا القول خطأ؛ لأنه أضمر (ما) وهي بمعنى الذي حذف الموصول وجاء بالصلة، فأماّ قراءة من قرأ (لقد تقطع بينكِم) فهو عند أهل النظر من النحويين، بمعنى: لقد تقطع الأمرُ بينِكم" (٦٢).

والقول الأول – فتح النون– الذي خطأه النحاس هو رأي بعض البغداديين (٦٣). قال الفرّاء عند تفسيره الآية "وقرأ حمزة ومجاهد (بينُكم) يريد: وصلكم وفي قراءة عبد الله: لقد تقطع ما بينكم وهو وجه الكلام، إذا جعل الفعل لـ(بين) ترك نصبا كما قالوا: أتاني دونك من الرجال فترك نصبا وهو في موضع رفع؛ لأنه صفة (٦٤) وإذا قالوا: هذا دون من الرجال رفعوه في موضع الرفع، وإذا أفردته أجريته في العربية وأعطيته الإعراب" (٦٥).

قال القيسي من رفع (بينكم) جعله فاعلا لتقطع وجعل البين بمعنى الوصل أي استعمل بين اسما غير ظرف وأماّ من نصبه فعلى الظرف والعامل فيه ما دل عليه الكلام والتقدير لقد تقطّع وصلكم بينكم، فوصلكم المضمر هو الناصب لبين، وقد قيل انّ من نصب بينكم جعله مرفوعا في المعنى بتقطّع لكنه لمّا جرى في أكثر الكلام منصوبا تركه في حال الرفع على حاله وهو مذهب الأخفش (٦٦). فالقراءتان على هذا بمعنى واحد (٦٧).

نقول ما عدّه النحاس خطأ –أي فتح نون بين– فيه نظر لانّ الفرّاء والقيسي أجازا الفتح ووجها قراءة فتح النون.

- مسألة : أصل ويك :

قال النحاس عند شرحه بيت عنترة :

ولقد شَفَى نفسي وأبرأَ سقَمَها   قيلُ الفوارسِ ويكَ عنترَ أقدِمِ

"... وقال بعض النحويين معنى (ويك) بمعنى ويحك، وقال بعضهم: معناه (ويلك) وكلا القولين خطأ؛ لأنه كان يجب على هذا أن يقرأ (ويك أنّه) (٦٨). كما يقال: ويلك أنّه ويحك

أنّه، على أنّه قد احتج لصاحب هذا القول بانّ المعنى ويلك اعلم أنّه لا يفلح الكافرون، وهذا خطأ من جهات، إحداها: حذف اللام من ويلك وحذف اعلم، لانّ مثل هذا لا يحذف؛ لأنه لا يُعرف معناه، وأيضا فانّ المعنى لا يصحّ لأنه لا يُدرى مَن خاطبوا بهذا؟ وروي عن بعض أهل التفسير أنّه قال بمعنى: ويك الم تروا ما نرى والأحسن في هذا ما روى سيبويه [٦٩] عن الخليل: وهو انّ وي منفصلة وهي كلمة يقولها المتندم إذا تنبّه على ما كان منه فهي على هذا مفصولة كأنّهم قالوا على التندم وي كأنّه لا يفلح الكافرون، وانشد النحويون:

وَيْ كأنّ مَنْ يكنْ له نَشَبٌ يُحـ بَبْ ومن يفتَقِر يعِشْ عيشَ ضُرِّ [٧٠]

والرأي القائل بأن أصلها: ويلك اعلم ثم حذفت اللام للتخفيف وحذف (اعلم) لعلم المخاطب لكثرة الاستعمال هو رأي الفرّاء[٧١]،وقد رُدّ هذا الرأي لما يقع فيه من كثرة التغيير[٧٢].

وقال الزجاجي "قال ابن عباس في رواية أبي صالح هي: كأنّ الله يبسط، وقال وي صلة في الكلام، هذا تصديق الخليل" [٧٣].

وقال أبو بكر الانباري إنّ أصلها: ويلك فاسقط اللام ومعناه في غير هذا، الم تر [٧٤] وهذا هو رأي الكسائي [٧٥] ، أي أنها بمعنى: الم تر، ونسب ابن يعيش رأي أبي بكر الانباري أصلها ويلك ثم اسقط اللام – إلى الكسائي ثم ردّ هذا الرأي ووصفه بالبُعْدِ ولا دليل عليه [٧٦].

وأيّد أبو حيان الخليل وسيبويه قائلاً : (وي) عندهما اسم فعل مثل: صه، ومه ومعناها أعجب، وكأنّ: هي كاف التشبيه الداخلة على أنّ وكتبت متصلة لكثرة الاستعمال [٧٧].

- مسألة صوتية :
(تحقيق الهمزة وتخفيفها) في قول الأعشى :

أأن رأتْ رجلاً أعشى أضرَّ به رَيْبُ المَنونِ ودَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ

قال النحاس عند شرحه لهذا البيت "... ولك أن تحقق الهمزتين فتقول: أأن ولك أن تخفف الثانية وعلى هذا قرئ (أئذرتهم وأأنذرتهم)، وقال بعض النحويين إذا خففتها جئت بها ساكنة وهذا القول خطأ لانّ النون في أأنذرتهم ساكنة وكذلك هي في أأن فلو كانت ساكنة لاجتمع ساكنان" [٧٨].

قال السيرافي كأنّه قال ألأن واللام المقدرة متصلة بفعل محذوف كأنّه قال ألأن رأتني هجرتني [٧٩]، وذهب الشنتمري إلى ما ذهب إليه النحاس أي انّ الهمزة الثانية تكون بين بين وهي في حكم المتحركة ولولا ذلك لأنكر البيت لانّ بعد الهمزة الثانية نونا ساكنة فلو كانت الهمزة المخففة في الحكم ساكنة لالتقى ساكنان وذلك لا يكون في الشعر إلاّ في القوافي [٨٠].

المصادر والمراجع:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ت٨٠٢ هـ، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب/بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر والمسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، احمد بن محمد البنا (ت١١١٧ هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب–بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق وتعليق: د. مصطفى احمد النماس، مطبعة المدني/القاهرة، ط١، ١٤٠٤ هـ–١٩٨٤ م.
- تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف ابن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، (ت٤٧٦ هـ)، ط١، تحقيق وتعليق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٢ م.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمر الداني (ت٤٤٤ هـ)، عني بتصحيحه اوتوبرتزل، مطبعة الدولة/ استانبول ١٩٣٠ م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله بن احمد الأنصاري القرطبي، (ت٦٧١ هـ)، مصر، ط٣، ١٩٦٦ م.
- حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت٢٤٠ هـ، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة/بيروت، ١٩٨٤ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة السعادة/مصر، ط١٤، ١٩٦٥ م.
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن علي أبي سعيد السيرافي، (ت٣٨٥ هـ)، تحقيق: د.علي الريح، القاهرة، ١٩٧٤ م.
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك) إلى ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد، (ت٩٢٩ هـ)، القاهرة.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ت٦٦٩ هـ، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/بغداد ١٩٨٢ م.
- شرح القصائد التسع المشهورات، صنعة ابي جعفر النحاس ت٣٣٨ هـ، تحقيق: احمد خطاب، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة/بغداد ١٩٧٣ م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الانباري، ت٣٢٨ هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف/مصر، ١٩٦٣ م.
- شرح القصائد العشر، أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت٥٥٢ هـ)، عنيت بتصحيحها والتعليق عليها إدارة الطباعة المنيرية، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده/مصر.

- شرح المفصل، ابن يعيش بن علي بن يعيش، ت٦٤٣ هـ، الطباعة المنيرية/مصر.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، ت٦٧٢ هـ، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/بغداد.
- العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، ت١٧٥ هـ، تحقيق: د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد ١٩٨٥ م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، ت١٨٠ هـ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب/ بيروت، ١٩٦٦ م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ت٥٣٨ هـ.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر/بيروت، ١٩٥٦ م.
- مجاز القران، أبو عبيدة معمر بن مثنى، تحقيق: محمد فؤاد، ط٢، ١٩٦٢ م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ت٣٩٢ هـ، تحقيق: علي النجدي الناصف وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦ هـ.
- مشكل إعراب القرآن، أبو طالب القيسي، ت٤٣٧ هـ، دراسة وتحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الحرية/بغداد، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.
- معاني القرآن، يحيى أبو زكريا الفرّاء، ت٢٠٧ هـ، تحقيق: نجاتي وشلبي النجار/ القاهرة، ١٩٧٢ م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت٧٦١ هـ، تحقيق: د. مازن المبارك مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر/ بيروت، ١٩٦٩ م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت٢٨٥ هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب/ بيروت، ١٩٦٣ م.

المطبوعات على الآلة الكاتبة:

- المصطلح النحوي عند الفراء في معاني القرآن، حسن اسعد محمد، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة الموصل، إشراف د. طالب عبد الرحمن، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م.

الهوامش:

(١) ينظر: المقتضب: ١/٢.
(٢) شرح القصائد التسع المشهورات: ٤١٧/١-٤١٨.
(٣) ينظر: شرح القصائد العشر: ١٦١-١٦٢.
(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٨٤/٢.
(٥) ينظر: المقتضب: ٣٧٣/٣.
(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٤١/١١.
(٧) ينظر: الكتاب: ٢٧٨/٣.
(٨) شرح القصائد التسع المشهورات: ٤١٣/١-٤١٤.
(٩) العين: ٢٠٤/٣.
(١٠) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٥٧١.
(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٤٤/٢-٢٤٥.
(١٢) ينظر: الارتشاف: ٤٣٦/١.
(١٣) ينظر: نفسه.
(١٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٣٧/٢.
(١٥) شرح القصائد التسع المشهورات: ٧٦١/٢-٧٦٢.
(١٦) تحصيل عين الذهب: ١٧٤-١٧٥ .
(١٧) ينظر: لسان العرب (فدي): ١٥٠/١٥.
(١٨) شرح القصائد التسع المشهورات : ١٠٩/١-١١٠.
(١٩) شرح القصائد العشر : ١٤.
(٢٠) الأنعام : ١٥٤.
(٢١) الرفع قراءة الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر، ينظر:المحتسب:٢٣٤/١،وإتحاف فضلاء البشر: ٢٢٠.
(٢٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٨٣/١.
(٢٣) ينظر: المغني: ١٨٧/١.
(٢٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٦٦/١.
(٢٥) النور: ٦٣.
(٢٦) ينظر: مجاز القرآن: ٦٩/٢.
(٢٧) ينظر: الكتاب: ٣٨/١.
(٢٨) الإسراء: ٩٦.
(٢٩) شرح القصائد التسع المشهورات: ١٤٩/١-١٥٠.
(٣٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٢٣/١٢
(٣١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٣٣.
(٣٢) ينظر: حروف المعاني: ٨٠.
(٣٣) النازعات: ٤١ ٠

(٣٤) شرح القصائد التسع المشهورات: ١/١٥٥-١٥٦.
(٣٥) يعني بالتفسير: التمييز. ينظر المصطلح النحوي عند الفراء: ١٦١.
((٣٦ النازعات: ٤٠.
(٣٧) شرح القصائد السبع الطوال: ٧٠-٧١.
(٣٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٥١٧، والمغني: ٧٧-٧٨.
(٣٩) ينظر: ائتلاف النصرة: ١٥٧.
(٤٠) ينظر: المغني: ١/٧٧-٧٨.
(٤١) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: ١/١٥٦، وشرح القصائد العشر: ٣٥.
(٤٢) يقصد الخفض على الجوار .
(٤٣) ينظر: الكتاب: ١/٨٣.
(٤٤) عند سيبويه ولا ناعبا، ينظر: نفسه: ١/٨٣ .
(٤٥) يوسف: ٨٢.
(٤٦) شرح القصائد التسع المشهورات: ١/١٨٣-١٨٤.
(٤٧) الأنعام: ٩٦.
(٤٨) يعني بالرد: العطف، ينظر: المصطلح النحوي عند الفراء: ٨٩ .
(٤٩) معاني القرآن: ١/٣٤٦.
(٥٠) شرح القصائد السبع الطوال: ٩٧.
(٥١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧٤ .
(٥٢) الأنفال: ٦٧.
(٥٣) الخفض في قراءة سليمان بن حماد ينظر: المحتسب: ١/٢٨١، والكاشف: ٢/١٣٤.
(٥٤) المغني: ٢/٦٠٠.
(٥٥) يعني بالخلع: الحذف، ينظر المصطلح النحوي عند الفراء: ٢٥.
(٥٦) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ٣٣٨.
(٥٧) شرح القصائد التسع المشهورات: ١/٣٩٦.
(٥٨) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٥٥٣.
(٥٩) ينظر: شرح القصائد العشر: ١٥٠ .
(٦٠) نافع وحفص والكسائي ينصب النون والباقون يرفعها، ينظر: التيسير في القراءات السبع: ١٠٥.
(٦١) الأنعام: ٩٤.
(٦٢) شرح القصائد التسع المشهورات: ٢/٤٨٢.
(٦٣) ينظر: المغني: ٢١٥.
(٦٤) يعني بالصفة الظرف، ينظر: المصطلح النحوي عند الفراء: ٩٣.
(٦٥) معاني القرآن: ١/٣٤٥-٣٤٦.
(٦٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧/٤٣.
(٦٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٦٢.
(٦٨) القصص: ٨٢ "ويكأنه لا يفلح".

(٦٩) ينظر: الكتاب: ٢/١٥٤.

(٧٠) شرح القصائد التسع المشهورات: ٢/٥٣٣-٥٣٤.

(٧١) ينظر: معاني القرآن: ٢/٣١٢.

(٧٢) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٢٩١.

(٧٣) حروف المعاني: ٦٨.

(٧٤) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٣٦٠ .

(٧٥) ينظر: حروف المعاني: ٦٨.

(٧٦) ينظر: شرح المفصل: ٤/٧٨ .

(٧٧) ينظر: البحر المحيط: ٧/١٣٥.

(٧٨) شرح القصائد التسع المشهورات: ٢/ ٧٠٠ .

(٧٩) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٨٦.

(٨٠) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٢٢.